والممارسات في الخارج وبين انسحابها وانعكاسها علينا نحن في داخل المعتقلات وعلى علاقاتنا . هذا بالنسبة الى الجانب السياسي ، مع أن كل انسان ملتزم بخط فصيله السياسي الأم . يعني مثلاً : نحن نعرف أن الأخ القائد العام « أبو عمّار » هو الناطق والمعبر عن حركة « فتح » . فاذا أعطى الأخ « أبو عمّار » تصريحا سياسيا معينا مثلا كنا نحن كأبناء حركة « فتح » ندرك ماذا يعني هذا التصريح نتيجة الخلفية التي ننتمي اليها . فكنا نعطي الدراسات داخل التنظيم ، ونعطي صورة حقيقية للرفاق في الفصائل الأخرى عن معنى ومغزى هذا التصريح ، لأنهم ليسوا اقدر منا على فهم هذا التصريح وتفسير هذا الموقف او ذاك . وكذلك الأمر بالنسبة للفصائل الأخرى . فحين يصرح الدكتور جورج حبش تصريحا معينا مثلا او الرفيق نايف حواتمة ، يلجأ شباب الشعبية او الديموقراطية الى تقديم التعليلات والشروح من خلال مجلاتهم ودراساتهم . فكل تنظيم في المعتقل كان له مجلته الخاصة به ، تعمم على افراده . والمعتقل ككل له لجنته الاعتقالية الخاصة به . الى جانب ذلك كان الشباب المعتقلون يكتبون في الشعر والسياسة والقصة وحول القضايا الاعتقالية والاجتماع والادب والثقافة . ومن هنا كانت الدساتير تحدد الجانب في هذا المجال . اما الشق الآخر فهو الشق الحياتي واهم شيء فيه هو تنظيم العلاقات بين افراده حتى يكون هناك ضبط وربط لتحديد العلاقة بينهم . حتى لا نكون كقطيع يعيش في غابة ، او كما يقول المثل : ان الكبير يأكل الصغير في البحر . بل على العكس ، كانت هناك مساواة بيننا بمفهومها الثوري ، لا مساواة بمفهومها الميكانيكي . اي مساواة حقيقية ليس فيها فرق بين سائل او مسؤول . وكانت الوسيلة الحقيقية لمعالجة امراضنا هي النقد والنقد الذاتي ولم يكن هناك اي فرد أعلى من النقد حتى لو كان الموجه العام . ولم يكن هناك مجال لهضم حقوق اي فرد حتى لو كان عنصر خلية . وفي المعتقل ، وكما تعرف ، هناك تنظيم كامل يبدأ من الخلية وينتهي باللجنة المركزية ممثلة بالموجه العام الذي هو امين سر التنظيم ككل . وكان ذلك يتم على مستويين ، لكل فصيل على حدة ثم تشكل اللجنة الاعتقالية من موجهي الفصائل الاخرى . ولم تكن عندنا اية لجان ابدية . وبمفهوم الدستور ، كانت انتخابات جديدة تجري كل ستة أشهر . فاذا ثبتت صلاحية الادارة التنظيمية ، من خلال عطائها ، ومن خلال ترجمتها لما يوكل اليها من مهمات في داخل المعتقل فمن الممكن ان يعاد ترشيحها لمرات عديدة . اما اذا حصل تقصير من فرد او من اللجنة ككل فان اللجنة تتنازل عن موقعها ويتم ترشيح لجنة جديدة . لذلك كانت عملية النقد عملية متواصلة ومستمرة ويومية ودؤوبة ، فكان الدستور يعالج القضايا الحياتية التي كنا نعاني منها . والقضايا الحياتية كانت تتمثل في جانبين : الجانب الامني ، والجانب الخلقي . نحن نعرف ان كل الثورات تعاني من « الاختراق » ، ولكن هنالك فرقا بين من يتعامل مع العدو وبين الشائعة . انني بكل فخر واعتزاز اشهد واقول ان نسبة الاختراق بين صفوفنا كانت ضئيلة ولا تكاد تذكر ، آخذين بعين الاعتبار الظروف التي كنا نعيشها . بالتالي كان على الدستور ان يشرح معنى ومفهوم التعامل مع العدو مضافا اليه مفهوم الشائعة . ومن خلال تحديد مفهوم التعامل توضع الاجراءات العلاجية التي لا تنطلق من حقيقة الحدث كالمؤسسات القمعية في الدول البورجوازية ، وانما تنطلق من حقيقة الهدف الثوري بمعنى اعادة تربية هذا الانسان وكسبه الى صفوفنا اذا حدث ان سقط في احضان العدو . اما الوسائل القمعية فلم نكن نستخدمها الا في الحالات الشاذة التي يستعصي علاجها ، ويمسي فيها العضو خطرا على امن المجموع . ومن هنا حصلت بعض العقوبات التي قد يعتبرها المرء قاسية ولكن الضرورات الامنية والضرورات الحياتية كانت تفرض علينا اللجوء الى ذلك . لكن اهم قضية كانت تواجهنا هي قضية الشائعات . وعناصر الشائعة عديدة . فبعضها يرجع الى حسن نية وسذاجة بعض الشباب لعدم وجود الوعي في تلك الفترة . وبعضها الآخر كان يصدر ويبث عن طريق السجانين ، وخاصة من يتقنون اللغة العربية منهم ، او **السجانين من عرب متعاونين مع سلطات العدو** ، وهم الذين كانوا يبثون الشائعات مصطنعين تعاطفهم معنا وحرصهم علينا . هذه الظاهرة ، ظاهرة الشائعات ، من اخطر الظواهر التي بذلنا جهدا شاقا لالغائها ومعالجتها بزيادة الوعي الثوري وطرح مفاهيم ثورية للشبيبة ، سواء عن طريق الندوات الثقافية داخل الغرف او عن طريق المحاضرات او النشرات والمجلات التي كنا نحررها ونوزعها على المعتقلين . فاذن كان لدساتيرنا مفهوم خاص بنا . وكانت الامراض تتحدد وكذلك وسائل العلاج . وكانت هذه الدساتير تطرح على كافة المعتقلين من كافة الفصائل . فيتدارسها المعتقلون فيضيفون او يقترحون او يحذفون ، وبعد ان تقر نهائيا بالاجماع او الاغلبية ، كنا نعتمدها كوثيقة اعتقالية ، او كدستور اعتقالي يحدد علاقات الفصائل بعضها بالبعض . وتقر ايضا الدساتير الخاصة بكل فصيل على حدة . هذا في الحقيقة موجز عن قضية الدستور داخل المعتقلات .

أما بالنسبة لتساؤلك عن المنهج ، فبالرغم من حديثي عنه في مكان سابق فاني اضيف ان المنهج المحدد كان